التنظيم القانوني للسياسة المالية دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والدول المتقدمة

أ.د. آرين قاسمي
الاستاذ المساعد لجامعة الاديان والمذاهب بقم فى ايران
A_ghassemi@hotmail.com

م.م. مصطفى نزهان عناد التميمي
طالب دكتوراه في جامعة طهران برديس فارابي في ايران
mustafa.altamimi971@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني، السياسة المالية، النظام الضريبي، الدول النامية.

كيفية اقتباس البحث

قاسمي ، آرين ، التنظيم القانوني للسياسة المالية دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والدول المتقدمة ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Legal regulation of financial policy A comparative study between the tax system in developing and developed countries

Dr Ariyan GHASSEMI
Assistant professor of public law, University of Religions and Denominations, Qom, Iran

M.M. Mustafa Nazhan An'ad Al-Tamimi
PhD student at Tehran Pardis Farabi University in Iran

Keywords : Legal regulation, financial policy, tax system, developing countries.

How To Cite This Article
GHASSEMI, Ariyan, Mustafa Nazhan An'ad Al-Tamimi, Legal regulation of financial policy A comparative study between the tax system in developing and developed countries,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The concept of fiscal policy refers to the tools a state uses to adjust spending levels and tax rates to monitor and control the economy. Most of the interest of the classical theory In public finance was focused on searching for public revenues In order to cover public expenses without increasing or decreasing one over the other. Thus, this idea served the free economic thought that was prevalent before World War I. Also, the comparative study of the tax system In developing and developd countries, it includes analyzing various legal regulations related to fiscal policy, including income taxes, corporate taxes, sales taxes, real estate taxes, and others. This study can also includeincludee analysis of public financial policies such as budgeting and debt management. This is what we will discuss in the research.

Changing role of the stateWith the change in the role of the state in economic and social life, its intervention in various economic activities and the use of financial tools to achieve its goals has increased. State objectives: The impact of the general budget on the national economy varies according to the various objectives of the state, such as increasing economic growth, reducing disparity in income distribution, and improving production efficiency. Use of financial means: Public finance studies how the state uses financial means and methods such as public revenues and public expenditures to achieve the goals of society in its various economic, social, and financial directions.

المستخلص

تشير السياسة المالية إلى الأدوات التي توظفها الدول لتعديل معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق بهدف مراقبة الاقتصاد والتحكم به. كانت النظرية الكلاسيكية في المالية العامة تركز بشكل أساسي على تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات العامة دون زيادة أو نقصان من جانب واحد، مما يعكس "الفكر الاقتصادي الحر الذي كان مسيطرًا قبل الحرب العالمية الأولى". كما ان دراسة المقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة تتضمن تحليل التنظيمات القانونية المختلفة المتعلقة بالسياسة المالية، بما في ذلك الضرائب على الدخل، والضرائب على الشركات، وضرائب المبيعات، والضرائب العقارية، وغيرها. يمكن أن تشمل هذه الدراسة أيضًا تحليل السياسات المالية العامة مثل الميزانية وإدارة الديون. وهذا ما سنتناوله في البحث.

تغير دور الدولةمع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ازداد تدخلها في النشاطات الاقتصادية المختلفة واستخدام الأدوات المالية لتحقيق أهدافها. أهداف الدولة: يتنوع تأثير الموازنة العامة على الاقتصاد القومي حسب أهداف الدولة المختلفة، مثل زيادة النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتحسين الكفاءة الانتاجية. استخدام الوسائل المالية: يدرس علوم المال العامة كيفية استخدام الدولة للوسائل والأساليب المالية مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

المقدمة

بيان مسألة التنظيم القانوني للسياسة المالية يتطلب فهمًا عميقًا للأنظمة الضريبية في الدول النامية والمتقدمة. يشمل هذا الموضوع دراسة القوانين واللوائح التي تحكم جبايات الضرائب، والتي تختلف بشكل كبير بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه الدراسة تحليل

السياسات المالية العامة مثل الإنفاق الحكومي وإدارة الديون، وكذلك تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك السياسات في الدول المختلفة.بالتالي، يتضمن التنظيم القانوني للسياسة المالية دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة تحليلاً للعوامل التي تؤثر على تصميم الضرائب وتطبيقها في كل دولة. هذه العوامل قد تشمل الاقتصاد، والثقافة، والسياسة، والتاريخ، والتطورات العالمية، وغيرها. من خلال هذه الدراسة، يمكن تحديد الأفضليات والتحديات في كل نظام ضريبي، وتبادل المعرفة والخبرات بين الدول لتحسين السياسات المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

اولاً. ضرورة البحث

ان ضرورة البحث تكمن في بيان التنظيم القانوني للسياسة المالية دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والدول المتقدمة

ثانياً. اهداف البحث

أهداف البحث في التنظيم القانوني للسياسة المالية، مع دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة، تشمل:

١. فهم أسس ومبادئ التشريعات المالية والضريبية في الدول المختلفة.
٢. تحليل التشابهات والاختلافات بين أنظمة الضرائب في الدول النامية والمتقدمة.
٣. تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات المالية والضريبية في البلدان المختلفة.
٤. تحديد العوامل التي تؤثر على كفاءة وفعالية أنظمة الضرائب.
٥. اقتراح التحسينات والإصلاحات لتعزيز الشفافية والعدالة الضريبية.
٦. تطوير نماذج للتنبؤ بالتأثيرات المحتملة للسياسات المالية والضريبية في مستقبل الاقتصاد.
٧. توفير إطار مرجعي لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المستقبلية في مجال الضرائب والسياسات المالية.
٨. تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعرفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً. سؤال البحث

يتلخص سؤال البحث في ما هو التنظيم القانوني للسياسة المالية دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والدول المتقدمة؟

رابعاً. فرضية البحث

التنظيم القانوني للسياسة المالية يشير إلى الهيكل القانوني والتشريعي الذي يحكم السياسات المالية في دولة معينة. وتشمل هذه السياسات العديد من الجوانب، بما في ذلك نظام الضرائب، والميزانية العامة، وإدارة الديون، وتنظيم النظام المالي بشكل عام.

عند دراسة مقارنة بين النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة، يتعين التركيز على الفروق والتشابهات في التشريعات والقوانين المتعلقة بالضرائب. هذا يتضمن تحليل أنواع الضرائب، ومعدلات الضريبة، والإعفاءات الضريبية، والإجراءات الإدارية لجباية الضرائب، وتطبيق القوانين الضريبية، والعقوبات المفروضة على مخالفي الضرائب، وغير ذلك من الجوانب القانونية المتعلقة بالضرائب. بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا دراسة التنظيم القانوني للسياسة المالية العامة في كل دولة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالميزانية العامة وإدارة الديون والنظام المالي العام. هذا يتيح فهمًا أعمق للفجوات والتحديات والفرص التي تواجه كل نظام مالي وضريبي، ويمكن مناقشة الأفضليات والتحسينات المحتملة التي يمكن تطبيقها بناءً على الدروس المستفادة من الدول الأخرى.

خامسا. منهجية البحث

لقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن ويعتبر توصيف تحقيقي للنتايج البحثية بالإضاءة على كيف القضية واسبابها.

المبحث الأول

مفاهيم السياسة المالية وعلوم المال

السياسة المالية تتعلق بكيفية إدارة الحكومة للموارد المالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، بينما يدرس علوم المال العلاقة بين الأموال والوقت والقيمة وكيفية إدارتها واستثمارها بشكل فعال[١].وسوف نقوم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم السياسة المالية اما المطلب الثاني نتناول فيه مفهوم المالية العامة

المطلب الاول: "مفهوم السياسة المالية"

"تعرف السياسة المالية بأنها المجموعة من الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتخذها الدولة للتأثير في الاقتصاد والمجتمع، بهدف المحافظة على استقرارهما العام، وتنميتهما، ومعالجة المشاكل التي تواجهها، ومواجهة الظروف المتغيرة. وتشمل السياسة المالية دور الدولة في تحديد مصادر الإيرادات العامة المتنوعة وتحديد أولوياتها، بالإضافة إلى كيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية".[٢]وسوف

نتناول ادوات السياسة المالية وانواع السياسة المالية للتعرف اكثر على المفهوم العام للسياسة المالية

الفرع الاول: اليات السياسة المالية

بالإضافة إلى قدرة الحكومة على التأثير في الاقتصاد الوطني وإدارته من خلال السياسة النقدية، التي تشمل تحديد معدلات الفائدة وإعادة سعر الخصم وتحديد معدلات الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة كأدوات لها، تعتمد الحكومة أيضًا على مرتكزات السياسة المالية في إطار –السياسة الاقتصادية العامة– "وتتمثل آليات السياسة المالية في تحديد مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب، وإدارة الديون العامة، وتوجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات ذات الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. هذه الأدوات تستخدم لتحقيق الأهداف المحددة للنمو الاقتصادي المستدام والتوزيع العادل للثروة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العام"[٣]. كما يأتي:

١. "الضرائب تشمل مجموعة متنوعة من (ضريبة الدخل، وضرائب خاصة بالشركات، والضرائب غير المباشرة)، وتشمل (رسوم الجمارك المفروضة من الدولة على السلع) سواء كانت محلية أو خارجية.تهدف هذه الضرائب إلى تحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية للدولة، مثل حماية الصناعة الوطنية وتشجيع الاستهلاك المحلي أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي. على سبيل المثال، يمكن للدولة خفض نسبة الضريبة على الدخل للموظفين ذوي الدخل المنخفض لتحفيز استهلاكهم، بينما يمكن رفعها على أصحاب الدخل المرتفع دون تأثير كبير على استهلاكهموهذا يعكس استراتيجية توجيهية في سياسة المالية تهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز العدالة الاقتصادية. بالتالي، تُعتبر الضرائب أداة فعالة يمكن استخدامها لتحقيق أهداف محددة في السياسة المالية والاقتصادية للدولة".[٤]

٢. "تتم مراقبة الإنفاق الحكومي وضبط حجمه وتوزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة. مما يمثل تأثيراً قوياً على هذه النشاطات. والتأثير على أحد النشاطات ينعكس بشكل مباشر على النشاطات الأخرى المترابطة به. على الرغم من ثبات الإنفاق الإجمالي، مع ذلك، يمكن أن تؤثر إعادة توزيع الإنفاق بين النشاطات الاقتصادية بشكل كبير، مثل "زيادة نسبة الإنفاق على نشاط اقتصادي معين وتقليله على آخر". على سبيل المثال، يمكن تخفيض نفقات المشاريع الإنشائية وتوجيه الأموال المخفضة نحو تمويل نشاط التعليم كوسيلة للتحفيز..هذا النهج يعكس استراتيجية الحكومة في تحقيق أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى إلى تعزيز بعض القطاعات الاقتصادية المهمة ودعمها من خلال زيادة الإنفاق عليها، في حين تقلل من الإنفاق على

القطاعات ذات الأولوية الأقل أو التي تعتبر غير فعّالة. هذا النهج يعتبر وسيلة فعّالة لتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام في البلاد".[٥]

٣. الدَين العام: تتجلى أهمية الدين العام في السياسة المالية للحكومة في حجمه ونموه، وطرق الحصول عليه، نظرًا لتأثيره البارز على الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة. ففي فترات التضخم الاقتصادي، قد تقوم الحكومة ببيع السندات الحكومية للمواطنين، مما يؤدي إلى تقليص الاستهلاك والإنفاق لأصحاب الدخول المتوسطة والكبيرة. وفي حالة عجز الحكومة عن التحكم في العجز خلال فترات التضخم، يتعين عليها اتخاذ سياسات لتقليل الضغوط التضخمية عبر تقليص الاستهلاك.

أما في فترات الركود الاقتصادي، فتلجأ الحكومة لتمويل العجز من المؤسسات الاقتصادية وأصحاب الدخل العالي، مما لا يؤثر على الإنفاق والاستهلاك وقد يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية إن إدارة الدين العام تتطلب توازنًا دقيقًا بين ضرورة تمويل النفقات الحكومية والحفاظ على استقرار الاقتصاد العام. ففي حالات التضخم، يجب على الحكومة أن تكون حذرة في زيادة الدين العام لتجنب تفاقم الضغوط التضخمية. وفي فترات الركود، يجب أن تسعى الحكومة لتمويل العجز بطرق لا تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي، مثل استخدام السياسات النقدية والمالية المناسبة[٦].

بالتالي، فإن إدارة الدين العام تشكل جزءًا حيويًا من سياسة المالية العامة للحكومة، حيث تلعب دورًا كبيرًا في تحديد استقرار الاقتصاد الوطني وقدرته على التعافي من التحديات الاقتصادية المختلفة...

الفرع الثالث: أنواع السياسة المالية

هناك نوعان من السياسة المالية:

١.السياسة التوسعية المالية تُستخدم في تحفيز الاقتصاد في فترات البطالة المرتفعة والركود الاقتصادي والكساد . تتضمن زيادة إنفاق الحكومة أو خفض الضريبة، لتعزيز الطلب على السلع والخدمات، مما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة إنتاج الشركات وأرباحها.

٢. "السياسة الانكماشية المالية تعتمد في ابطاء النمو الاقتصادي عند ارتفاع معدل التضخم بسرعة كبيرة. تتضمن رفع قيمة الضربة او تخفيض النفقة العامة، مما يسبب تقليل الدخل عند المستهلك وانخفاض الاقبال على السلع والخدمات، ويُسهم في خفض مستوى الاسعار بصورة عامة واستعادة مسار الاقتصاد إلى حده الطبيعي".[٧]

هذه السياسات المالية تُستخدم بناءً على تحليل للوضع الاقتصادي الحالي والتوقعات المستقبلية، حيث تتبنى الحكومة السياسة التي تناسب الظروف الاقتصادية الراهنة. وتهدف كلا السياسة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي بطرق مختلفة استنادًا إلى الظروف والاحتياجات الاقتصادية للبلد[٨].

المطلب الثاني: نطاق علوم المال العامة والقواعد التي تحكم الضرائب

يمكن بشكل عام وأساسي وصف العلم في المال العام بأنه: "ذلك العلم الذي يدرس اسس والنظريات التي بني عليها النظام المالي المحدد للنفقات العامة وتأمين الإيرادات العامة لها، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين هذه النفقات والإيرادات.ويتضمن علوم المال العامة أيضًا دراسة كيفية تخطيط وتنفيذ السياسات المالية العامة، وتقييم تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع. كما يبحث في توزيع الثروة العامة والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى دراسة الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة".[٩]

الفرع الاول: حدود علوم المال العامة

تطوّرت علوم المال العامة نتيجة لتطوّر دور الدولة وتداخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كما ذكرنا سابقاً. فقد تغيرت مسؤوليات الدولة وتعددت، وباتت الإيرادات من ممتلكات الحاكمين وتبرعات الرعايا غير كافية لتغطية النفقات العامة. ومن هنا لجأت الحكومة إلى فرض التكاليف العامة لتأمين الأموال اللازمة لها.فرضاً لتلك التكاليف العامة يهدف إلى تمويل النفقات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يعكس أهمية علوم المال العامة في فهم وتحليل أساليب إدارة الموارد المالية العامة للدولة وضبط النفقات والإيرادات بطريقة اكثر فاعلية[١٠].

تميز علوم المال بأسماء بارزة مثل بودان ومونتسكيو وسميث، حيث قدموا الأسس الأولى لهذا العلم. ففي كتابه "ثروة الأمم" الذي نُشر عام ١٧٧٦، تناول آدم سميث العلاقة بين نفقات وإيرادات الملك والديون المترتبة عنها، ومصادر الموارد العامة ومبادئ فرض الضرائب، وكذلك تقليل حجم الدين العام. وقد أولى جون ستيوارت ميل اهتمامًا خاصًا بالدين العام والضرائب. أما (دايفيد– ريكاردو)، "فقد كرّس العديد من مباحث مؤلفه (أصول الاقتصاد السياسي والضرائب) لمناقشة تأثيرات الضرائب على دخول عوامل الإنتاج إضافة إلى ذلك، استعرض دايفيد ريكاردو في كتابه تأثيرات الضرائب على الاقتصاد وكيفية توجيه السياسات المالية نحو تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية المستدامة. وبهذا، أثرت أفكار هؤلاء الكتّاب الكبار في تشكيل فهمنا لعلوم المال اليوم وتحديد مساره التطوري".[١١]

تغيرت النظرة التقليدية لعلوم المال العامة نتيجة "للتطورات الاجتماعية والمبادئ الاقتصادية التي طرأت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث انتقل المفهوم الجديد لدور الدولة إلى التفاعل المهيمن في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت الدولة تهتم بالمصلحة العامة وتتدخل في مختلف القطاعات لتوفير الخدمات وتوزيع الدخل بشكل عادل، وتستثمر الثروات الوطنية وتحافظ على قوة العملة وتعزز الإنتاجية وتقلل من البطالة. وبذلك، تطورت وظيفة الدولة من دور «الحارس» إلى دور «الراعية أو المتدخلة» ثم إلى «المنتجة»."[١٢]

تأثرت هذه الوظيفة المتغيرة للدولة بالآراء الاقتصادية التي عبّر عنها الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز، الذي نشر كتاباً بعنوان "النظرية العامة في الفائدة والنقود والاستخدام" في عام ١٩٣٦. وفي هذا الكتاب، أكد كينز على ضرورة زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال استخدام النفقات العامة والضرائب والاقتراض لتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية، مشيراً إلى أن المشكلة الأساسية تتركز في النقص الحاصل على الطلب لا العرض، وبالتالي فإنه نقض قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب.وبفضل فلسفة كينز، تحولت السياسات الاقتصادية إلى التركيز على تعزيز الطلب الفعال من خلال تنظيم النفقات العامة وتشجيع الاستثمار وتوفير الدعم للقطاع الخاص. وهكذا، أثرت أفكار كينز بشكل كبير على السياسات الاقتصادية الحديثة وشكلت أساسًا للدور المتغير للدولة في الاقتصاد العالمي[١٣].

تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل يرتبط بظاهرتين ذات أهمية كبيرة لتطوير علوم المال العامة وزيادة أهميته:

١. الأولى: تحول دور الدولة من المحافظة على النظام الاقتصادي الحالي إلى الدور الذي يتضمن التنظيم والتخطيط له. ، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي وضمان تحقيق العمالة الكاملة للقوى الإنتاجية. ونتيجة لتطور الفكر الاقتصادي، بدأت الدولة في تنويع أساليب تدخلها في الحياة الاقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادي بمرونة.

٢. الظاهرة الثانية : تستند إلى تزايد أهمية الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لمواطنيها، نتيجة لزيادة حجم ونوعية الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة. تعبر هذه الخدمات عن حرص الدولة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين..

مثال على ذلك ، يسعى الفرد عن طريق النشاط الاقتصادي إلى الحصول على الارباح، في حين تهتم الحكومة لزيادة المنفعة الكبيره للمجتمع دون الاهتمام إلى الحصول على الأرباح. فالدولة، من خلال مرافقها العامة، تعمل على إشباع الحاجات الجماعية الأساسية لجميع أفراد المجتمع دون التركيز على الربح المادي.[١٤].

الفرع الثاني: القواعد التي تحكم فرض الضرائب

المشرع ينبغي عليه مراعاة الأسس الأساسية عند فرض الضرائب، وقد وضع الاقتصادي آدم سميث قواعد تتضمن العدالة، اليقين، الملائمة، والاقتصاد في التحصيل. تتبع هذه القواعد لتحقيق العدالة الضريبية، حيث يتم التمييز بين المكلفين بناءً على قدرتهم التكليفية وظروفهم الشخصية والمالية.:

١.العدالة: يهدف النظام الضريبي إلى تحقيق العدالة بجانب الأهداف الأخرى. في الماضي، كان الافتراض أن تحقيق العدالة يتطلب تطبيق نسبية الضريبة، ولكن في العصر الحديث، أظهرت الدراسات عدم فعالية هذه النهج في تحقيق العدالة. لذا، اتجهت التشريعات نحو اعتماد فكرة الضرائب التصاعدية لتحقيق عدالة أكبر، حيث يتم التمييز بين المكلفين وفقًا لقدرتهم على التحمل. تهدف التشريعات المالية أيضًا إلى تحقيق العدالة عند فرض الضرائب الشخصية، من خلال مراعاة موقع المكلف المالي وأعباءه الاجتماعية..

١.اليقين: الهدف هو جعل الضرائب مفهومة وواضحة للمكلفين، ولتحقيق ذلك، يجب توفير اثنين من العوامل:

- يجب أن تكون التشريعات المالية واضحة بحيث يمكن للجمهور فهمها، لأن ذلك يؤثر على كفاءة جمع الضرائب.
- ينبغي للدولة أن تجعل القوانين والنظم والقرارات المتعلقة بالضرائب متاحة للمكلفين من خلال وسائل النشر المعتادة..

٢. الملائمة في الدفع تعني أن يتماشى موعد دفع الضرائب مع ظروف المكلفين، بمعنى أن يتزامن تحصيل الضريبة مع استلام المكلف للدخل الخاضع للضريبة..

٣.الاقتصاد في التحصيل يهدف إلى ضمان سهولة ومرونة العملية، وتجنب الروتينية والتعقيد، مما يقلل من التكاليف التي تتحملها الإدارة المالية لجمع الضرائب..

الفرع الثالث: اما نطاق سريان الضريبة

يشير سريان الضريبة إلى تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة، ويتحكم في عملية سريان الضريبة المبادئ الآتية:

١. مبدأ التبعية السياسية: يُفرض الضريبة بناءً على الجنسية، حيث يكون المكلف ملزمًا بدفعها بمجرد تبعيته السياسية.

٢. مبدأ التبعية الاقتصادية: يتم فرض الضريبة على الدخل الناتج من النشاط الاقتصادي داخل الدولة، بغض النظر عن مكان إقامة صاحب الدخل.

٣. مبدأ الإقامة: يُعتبر وجود الفرد داخل حدود الدولة كافيًا لفرض الضريبة عليه، بينما يُعفى الأفراد العابرون مثل السياح.

وفي العراق، يُتبع مبدأ إقليمية الضريبة، حيث يُفرض الضريبة على أي دخل ينشأ داخل إقليم العراق بغض النظر عن محل إقامة الشخص..

المبحث الثاني:خصائص النظام الضريبي في الدول المتقدمة والدول النامية واثرها

مع تطور دور الدولة من الحياد إلى التدخل، زاد الاهتمام بالضرائب بشكل ملحوظ، حيث أصبحت الضرائب ليست فقط مورداً مالياً هاماً للدولة، بل أداة أساسية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. تُعرف الضريبة بأنها مبلغ من النقود يجبه الفرد للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بصورة قانونية ونهائية، دون أن يتلقى مقابل محدد، بهدف تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة[١٥].

تتضح خصائص الضريبة من التعريف التالي:

١.الضريبة كاقتطاع نقدي: يتم تحصيل جميع الإيرادات بالنقود، بما في ذلك الضرائب، متماشية مع طابع المعاملات النقدية في العصر الحالي. في الأنظمة البدائية السابقة، حيث كانت المبادلات عموماً تكون عينية، كان الأفراد يدفعون الضرائب بشكل عيني عبر تقديم جزء من إنتاجهم للدولة كمحصول زراعي أو بالعمل للدولة مجاناً لمدة معينة. ومع تطور النظم الديمقراطية، تم استبدال هذه الطرق بسبب عدم كفاءتها وعدم تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، حيث كانت بعض الفئات قادرة على التهرب من المساهمة في الأعباء العامة. ولهذه الأسباب، تم اعتماد مبدأ فرض وتحصيل الضرائب نقداً[١٦].

٢.تدفع الضريبة جبرًا: هذا يعني جبر المكلف على سداد الضريبة، وتحظى الدولة بحق الامتياز على أموال المدين عند مقاضاته. ويكون الإجبار هنا قانونيًا، حيث لا تُفرض الضريبة إلا وفقًا للقانون، وينبغي أيضًا مراعاة المبدأ الدستوري الذي يتطلب موافقة ممثلي الشعب على فرض الضرائب..

٣.تُدفع الضرائب بصورة نهائية: هذا يشير إلى عدم التزام الحكومة برد قيمة الضريبة للمكلف فيما بعد، وبالتالي لا يُمكن للمكلف أن يطالب بإعادة الضريبة المدفوعة بمجرد تحصيلها وفقاً للقانون، حتى لو لم يستفد من خدمات الدولة. وتتميز هذه الخاصية عن القرض الإجباري الذي يتعين على الدولة رد مبلغه للمقرضين بما في ذلك الفوائد[١٧].

٤. تُفرض الضريبة وفقًا للمقدرة التكليفية: أي أنها تُفرض بموجب القانون. ، تُؤخذ في الاعتبار القدرة المالية والاجتماعية للمكلف، بهدف ضمان تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء

الضريبية. يتم تحديد مدى القدرة المالية للمكلف من خلال معرفة ما إذا كان يحصل على دخله من ممارسة الأعمال الحرة أم أنه موظف يتقاضى راتبه من الدولة، وكذلك عوامل اجتماعية مثل الحالة الزوجية ووجود الأولاد.

٥. الضريبة تُدفع دون مقابل محدد: تعني أن الدولة لا تلتزم برد مبلغ الضريبة للمكلف بمجرد دفعها. ومع ذلك، يستفيد المكلف من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ومرافقها العامة كمواطن، وليس بسبب دفعه للضرائب.

٦. الضريبة تحقق النفع العام: كون الضرائب من مصادر الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة، فإنها تُستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثل حماية الصناعة الوطنية عبر فرض الضرائب الجمركية، وتشجيع الادخار وتقليل الاستهلاك لتعبئة الفائض لتحقيق التنمية وتقليل التفاوت بين فئات المجتمع[١٨]..

المطلب الاول: خصائص النظام الضريبي في الدول المتقدمة

يتمارى النظام الضريبي وظائفه بناءً على متغيرات النظام الاقتصادي وبحسب أولوياته المحددة، استناداً إلى طبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. وفي هذا السياق، تبرز خصائص النظام الضريبي في الدول المتقدمة[١٩] على النحو التالي:

١. سعة الطاقة التصديرية: تتميز الدول المتقدمة ببنيات تصديرية متطورة تقنياً وأنظمة إنتاج متطورة. كما تتنوع نشاطاتها الاقتصادية، مما يعكس تنوع أوعية الضرائب المتاحة لديها. يرتبط حجم الطاقة الضريبية بشكل وثيق بحجم الدخل القومي، حيث يُنظر إلى الدخل القومي كمصدر لتلك الطاقة، ويُقاس ذلك بالنسبة إلى الدخل القومي الإجمالي باستثناء الدول النفطية[٢٠]..

بالرغم من أن الدخل القومي الإجمالي يُعد مؤشراً أساسياً لتحديد الطاقة الضريبية، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في قياسها، مثل معدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد من الدخل القومي. وبناءً على ذلك، يتناسب العبء الضريبي مع قدرة التحمل الوطنية والفردية، مما يعزز أهمية الإيرادات الضريبية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة في تلك الدول..

٢. تتزايد المعدل الضريبي:المعدل الضريبي هو نسبة الإيراد الضريبي إلى الدخل القومي. نظرًا لأن التنوع في النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعد من ضروريات النمو والتطور، فإن هذا يؤدي إلى زيادة في الوعاء الضريبي وارتفاع معدل الضريبة. يعني التطور والنمو الاقتصادي زيادة في القيم الاقتصادية بمختلف جوانبها مثل الإنتاج والتشغيل والاستثمار والاستهلاك والدخل، وينعكس ذلك في الدخل الموزع وبالتالي في المعدل الضريبي[٢١]. ووفقًا للبلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، يتمتع النظام الضريبي فيها بطابع متميز، حيث يبلغ متوسط معدل العوائد الضريبية حوالي ٣٥.٣% من الناتج المحلي الإجمالي. ينتج هذا الارتفاع المتزايد في المعدل الضريبي نتيجة زيادة طردية في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، مما يعكس زيادة في القدرة التكليفية الوطنية والفردية. وقد أكدت الدراسات الحديثة وجود علاقة طردية بين معدل الاقتطاع الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي[٢٢].

٣. زيادة أهمية الضرائب المباشرة: تظهر سمة بارزة في الدول المتقدمة ومجتمعاتها وهي التفاوت في الدخل والثروات نتيجة تملك الأفراد والمؤسسات الخاصة لوسائل الإنتاج. هذا الوضع يؤدي إلى تركز الثروات الهائلة بيد عدد قليل من الأفراد والشركات. وبما أن الدخل يشكل الوعاء الأساسي للضريبة ويعبر عن المقدرة التكليفية للممول (أو المكلف)، فإن النسبة الأوسع من الإيراد الضريبي يأتي من الدخل، مما يجعل الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي ودخل الشركات ذات أهمية نسبية مرتفعة مقارنة بإجمالي الإيراد الضريبي. على سبيل المثال، تصل نسبة الضرائب المباشرة في الولايات المتحدة إلى أكثر من ٧٠% من إجمالي الإيراد الضريبي، في حين لا تزيد نسبة الضرائب غير المباشرة عن ٣٠%.[٢٣]

٤ تعزز مبدأ الضرائب التصاعدية: هذا الجانب يتعلق بتحديد معدل الضريبة، حيث تفرض الضريبة النسبية سعرًا ثابتًا على وعاء الضريبة بغض النظر عن حجمه أو قيمته. بينما تفرض الضريبة التصاعدية سعرًا متدرجًا يزداد مع زيادة قيمة المادة المخضعة للضريبة. يتبنى الاتجاه العام في الدول المتقدمة مبدأ التدرج في معدل الضريبة على الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، وهذا يؤدي إلى استمرار تفاقم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، تمثل الدخول الشخصي والثروات محورًا لتطبيق الضرائب التصاعدية بهدف الحد من هذا التفاقم والحفاظ على التوازن الاجتماعي.[٢٤].

١.مرونة النظام الضريبي تختلف من دولة إلى أخرى وحتى داخل الدولة الواحدة، وتتأثر بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ينبغي للنظام الضريبي أن يتمتع بالمرونة الكافية ليتكيف مع التغيرات ويظل عنصراً فعّالاً في السياسة الاقتصادية، ويتطلب تطور النظام الضريبي مرونة مرتفعة ليعكس الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي..

٢.زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في حصيلة الضرائب تلعب دوراً حيوياً في النظام الضريبي للدول المتقدمة، حيث تتزايد أهمية قطاعات الصناعة والخدمات. ففي هذه الدول، يعتمد النظام الضريبي بشكل كبير على هذين القطاعين لتحقيق إيراداته الضريبية، مما يشجع على نشوء صناعات جديدة وزيادة الإيرادات الضريبية[٢٥].

المطلب الثاني: الخصائص التي تشمل النظام الضريبي في الدول النامية

تطوّر البنية الاقتصادية في الدول النامية ينبع من التحولات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يلقي بتأثيره على تشكيل وتثبيت بنية النظام الضريبي. يمكن استكشاف هذه الخصائص من خلال النقاش التالي:::

١.يعتبر انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي يشكل مشكلة تواجه العديد من الدول النامية، حيث يعاني هذا الجهاز من نقص في التوافر أو ضعف في كفاءته في تنفيذ قوانين وإجراءات النظام الضريبي. ونتيجة لذلك، ينخفض القدرة على جمع الضرائب بالشكل المطلوب، مما يؤثر سلبًا على حصيلة الضرائب، وهي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة...

٢.صعود الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة يعكس واقع الضرائب في الدول النامية، حيث تعتمد على الضرائب التي لا تفرض مباشرة على الدخل أو الثروة، مثل الضرائب على الاستهلاك والاستيراد والتصدير. وتصل نسبة مساهمتها في بعض الدول، كتونس، إلى ٥٩.١% مقابل ٤٠.٩% كضرائب مباشرة. يُعزى هذا النمط الضريبي إلى تبريره بأنه أكثر ملاءمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وأكثر فاعلية في إطار السياسة المالية والحوافز المادية.[٢٦].

عموماً، تتميز الدول النامية بانخفاض متوسط دخل الشخص و المدخول القومي، مما يُجعل الضريبة المباشرة على الثروة والدخل طريقة ذات أهمية محدودة. تبذل هذه الدول جهوداً واسعة لبناء النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحتاج إلى ضغط الاتجاهات المتصاعدة للاستهلاك وتحفيز الادخار القومي لتمويل مشروعاتها التنموية. الضرائب غير المباشرة تكون أكثر ملاءمة لتحقيق هذه الأهداف إذا تم استخدامها بفعالية.

من منظور التنمية الاقتصادية، تتمحور الاهداف للضرائب غير المباشرة في::

أ. تامين الموارد المالية لاستعمالاتها في الاستثمار.

ب. زيادة نسبة النسبةات المحلية.

ج. سحب الفائض و القدرة الشرائية وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، بدل من الانفاق على السلع الخاصة بالترفيه[٢٧].

٣. ان ارتفاع اهمية الضريبة الجمركية يعكس الواقع الاقتصادي في الدول النامية، حيث تُفرض هذه الضريبة على الصادرات والاستيرادات، وتعتمد الدول النامية بشكل أساسي على تصدير سلعة واحدة. تعتبر الضريبة الجمركية جزءًا هامًا من إيرادات الدولة، نظرًا لأهمية القطاع التصديري في الاقتصاد الوطني. يمكن أن تتخذ الضريبة الجمركية نسبة مئوية من قيمة السلع

(الضريبة القيمية)، مما يجعلها مرنة في التعامل مع التقلبات في الأسعار. ويمكن أيضًا أن تُفرض كمبلغ ثابت يتوافق مع نوعية السلعة (الضريبة النوعية). بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الضريبة الجمركية بفعالية في تعزيز التنمية الصناعية من خلال إعفاء الصناعات المحلية من ضريبة الجمرك وتوفير الحماية المحددة لها من منافسة البضائع الأجنبية..

٤.قلة الاستقطاع الضريبي في الدول النامية يعد احد السمات المميزة في النظام الضريبي فيها مقارنة بالدول المتقدمة، ويعزى هذا الضعف إلى عدة عوامل، منها انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، مما يقلل من القدرة التكليفية القومية والفردية، ويقلص من حجم الطاقة الضريبية المتاحة. كما يعود الضعف أيضًا إلى سوء توزيع الدخل والثروة. يُظهر المعدل الضريبي في الدول النامية تفوقاً بشكل ملحوظ عن المعدل الضريبي في الدول المتقدمة، حيث يتجاوز نسبة (١٨.٥%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الدول النامية، بينما يبلغ هذا المعدل (٣١.٢%) في الدول المتقدمة[٢٨].

إن معدل الضريبة في الدول النامية لا يزال أقل بكثير من المعدل الذي تحققته الدول المتقدمة، وتعزى أسباب ضعف الاستقطاع الضريبي إلى عدة عوامل:

أ. انخفاض عدد الأشخاص الذين يخضعون لهذه الضريبة، حيث تتراوح نسبتهم في معظم الدول النامية بين (١-٢%) من إجمالي السكان.

ب. ضآلة وعائها (وعاء الدول النامية)، حيث لا يمثل إلا نسبة صغيرة من الناتج القومي الإجمالي.

ج. حجم الإعفاءات في الدول النامية كبير جداً مقارنة بمتوسط دخل الفرد السنوي، حيث لجأت حكومات الدول النامية إلى استخدام الإعفاء من الضريبة على الدخل كأداة لجذب رؤوس الأموال نحو الاستثمار الصناعي.

د. سهولة التهرب من دفع الضريبة على الدخل، وذلك عن طريق إخفاء جزء من المادة الخاضعة للضريبة، وينتج ذلك بسبب ضعف السلطة المالية وضعف الوعي لدى المكلفين..

٤.تقف نظم الضرائب في الدول النامية على واقع جامد، حيث لا ترتفع بالتساوي مع النمو الاقتصادي، مما يعني عجزها في تحفيز التنمية الاقتصادية بشكل فعّال. يرجع ذلك جزئياً إلى جذور هذه النظم في سياقات تاريخية واجتماعية لا تعكس حاجيات التنمية الحالية، مما يؤدي إلى تقييد دورها الحقيقي في تعزيز الاقتصاد. تتمثل المشكلة أيضاً في استخدام نماذج ضريبية تقليدية لا تتناسب مع الواقع الاقتصادي الحالي، وفي ضعف الإدارة الضريبية وعدم وعي المجتمع بأهمية الضرائب.[٢٩].

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب

تُظهر الضرائب آثار اقتصادية متنوعة، يمكن تلخيصها كما يلي:

١. عملية نقل عبء الضريبة:

يشير نقل عبء الضريبة إلى عملية يمكن للمكلف فيها نقل مبلغ الضريبة بالكامل أو جزء منها إلى الآخرين، كما يفعل مالك العقار الذي يحاول تحميل المستأجر الضريبة المفروضة على العقار من خلال زيادة الإيجار. يراعي المشرع هذه العملية عند وضع قواعد تطبيق الضرائب، ويحدد العلاقة بين المكلف القانوني والفعلي لتحميل عبء الضريبة، ويتم نقلها إما إلى المستهلك أو للخلف إذا تم تخفيض الإنتاج أو أجور العاملين، مما يؤدي في بعض الحالات إلى ما يعرف بـ "النقل المنحرف"[٣٠].

١.أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار يعتمد على عوامل مثل الدخل والميل للإنفاق، حيث تقلل الضرائب من الدخل، مما يدفع ببعض الأشخاص إلى التقليل من استهلاك السلع الفاخرة، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها نتيجة لانخفاض الطلب عليها، خاصةً السلع التي يتأثر استهلاكها بالضرائب بشكل كبير. يتأثر استهلاك الأغنياء بشكل أقل من الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث يدفعونها من مدخراتهم، بينما يتأثر استهلاك الفقراء بشكل أكبر بالضرائب غير المباشرة، مما يقلل من استهلاكهم للسلع، وبالتالي يقلل الضرائب من الاستهلاك في الاقتصاد الوطني، نظرًا لأن الفئات الفقيرة تمثل الغالبية العظمى من السكان[٣١]..

فيما يتعلق بتأثير الضرائب على الادخار، فإن فرض الضريبة يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، خاصةً بالنسبة لأولئك ذوي الدخول المنخفضة. بينما إذا كان الطلب على السلع يأتي من ذوي الدخول المرتفعة، فإن الضريبة ستؤثر على الادخار بدلاً من الاستهلاك..

٢.تأثير الضرائب على الإنتاج والتوزيع يتضح بالنحو التالي:

- فرض الضرائب التي تهدف إلى تقليل الاستهلاك قد يؤدي إلى تقليل الإنتاج نظرًا للارتباط الوثيق بين مستويات الاستهلاك والإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد عرض رؤوس الأموال بشكل كبير على مستويات الادخار. وبما أن الضرائب تقلل من الدخل، فإنها تقلل من معدلات الادخار، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل رؤوس الأموال. ويُعزى هذا التأثير بشكل خاص إلى الضرائب التصاعدية التي تؤثر بشكل كبير على الفئات الاجتماعية القادرة على الادخار.
- قد يدل الاختلاف في التعامل الضريبي إلى تحريك الإنتاج بين مختلف القطاعات، ويمكن أن تؤثر الضرائب على توزيع الدخل والثروات، خاصةً إذا كانت الفئات الفقيرة هي الأكثر تضررًا. بالمقابل، فإن الضرائب التصاعدية يمكن أن تساهم في تقليص التفاوت في التوزيع. كما يلعب

استخدام حصيلة الضرائب دورًا هامًا، حيث يمكن استخدامها في تمويل النفقات التحويلية التي تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصاديًا، مما يؤدي إلى تقليص حجم التفاوت، على الرغم من عدم زيادتها مباشرة في الدخل القومي وإنما في إعادة توزيعه[٣٢].

٣. تأثير الضرائب على المستوى العام للأسعار يمكن تلخيصه على النحو التالي: من الواضح أن الضرائب تقلل من دخل الأفراد مما يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض المستوى العام للأسعار. يمكن أن يحدث هذا إذا لم تعاد تداول حصيلة الضرائب، ولكن إذا تم إعادة تداول هذه الحصيلة من خلال الإنفاق العام، فقد لا يتحقق عملياً انخفاض في المستوى العام للأسعار[٣٣].

المبحث الثالث

اوجه الشبه والاختلاف بين خصائص النظام الضريبي في الدول المتقدمة والدول النامية

المطلب الاول: اوجه الشبه

تطور دور الدولة من الحياد إلى التدخل أدى إلى زيادة الاهتمام بالضرائب، حيث أصبحت الضرائب ليست مجرد مورد مالي هام للدولة، بل أداة أساسية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. تُعرف الضريبة بأنها مبلغ من النقود يُجبه الفرد للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بصورة قانونية ونهائية، دون أن يتلقى مقابل محدد، بهدف تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة. بينما تختلف الدول فيما يتعلق بتفاصيل أنظمتها الضريبية، إلا أن هناك بعض الأوجه المشتركة بين خصائص النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة، ومنها:

١. الضرائب الغير مباشرة: في الدول النامية والمتقدمة، تتبنى الحكومات استخدام الضرائب الغير مباشرة مثل ضرائب الاستهلاك والجمارك كجزء من نظامها الضريبي، وهذا يعكس توجهًا عامًا نحو توفير مصادر إيرادات مالية إضافية بطرق أقل تكلفة وأكثر توزيعًا عادلًا للأعباء.

٢. تحديات الجباية والتحصيل: يواجه النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة تحديات متشابهة في عمليات الجباية والتحصيل، مثل مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الامتثال الضريبي.

٣. العدالة الضريبية: تسعى الدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، إلى تحقيق مبدأ العدالة الضريبية من خلال توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين مختلف شرائح المجتمع.

٤. تشجيع الاستثمار والنمو: يهدف النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة إلى تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، سواء من خلال توفير حوافز ضريبية للمستثمرين أو تبسيط الإجراءات الضريبية.

٥. الاعتماد على التكنولوجيا: في العصر الحديث، تتجه الدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، نحو استخدام التكنولوجيا في تطوير وتحسين أنظمتها الضريبية، مثل استخدام الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات الجباية والتحصيل ومكافحة التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: اوجه الاختلاف

هناك عدة اختلافات في خصائص النظام الضريبي بين الدول النامية والمتقدمة، ومن أبرزها:

١. تركيبة الاقتصاد: تختلف تركيبة الاقتصاد بين الدول النامية والمتقدمة، حيث قد تعتمد الدول النامية بشكل أكبر على القطاعات الزراعية والصناعية بينما تكون الدول المتقدمة أكثر اعتمادًا على القطاعات الخدمية والتكنولوجية المتقدمة. هذا يؤثر على طبيعة الضرائب المفروضة وطرق تحصيلها.

٢. مستوى الدخل والثروة: تختلف مستويات الدخل والثروة بين الدول النامية والمتقدمة، مما يؤثر على نسبة الضرائب المباشرة مقارنة بالضرائب الغير مباشرة. فعلى سبيل المثال، قد تكون الضرائب المباشرة أكثر انتشارًا في الدول المتقدمة التي تتمتع بمستويات دخل أعلى.

٣. توزيع الثروة والدخل: تتسم الدول النامية بتوزيع غير متكافئ للثروة والدخل، مما يؤدي إلى تحديات في تحصيل الضرائب وتوجيهها بشكل فعال. في حين تعتمد الدول المتقدمة على نظم ضريبية مصممة لتحقيق توازن أكبر في توزيع الثروة والدخل.

٤. مستوى البنية التحتية والخدمات: تختلف مستويات البنية التحتية والخدمات العامة بين الدول النامية والمتقدمة، مما يؤثر على مدى تقديم الخدمات المرتبطة بالضرائب مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

٤.التوجهات السياسية والاقتصادية: قد تختلف التوجهات السياسية والاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، مما يؤدي إلى اختلاف في أولويات الضرائب واستخدامها. فعلى سبيل المثال، قد تتجه الدول النامية نحو استخدام الضرائب كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي وتمويل التنمية، بينما تركز الدول المتقدمة أحيانًا على تحقيق التوازن المالي وتوفير الخدمات العامة بشكل أفضل.

الخاتمة

اولا. النتائج

من التعريف المقدم للمالية العامة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. تطور العلم: علوم المال العامة قد تطور بشكل كبير ليصبح علماً مستقلاً يدرس الفعاليات الحكومية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة، والضرائب، والقروض العامة، وتأثير الموازنة على الاقتصاد القومي.

٢. تغير دور الدولة: مع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ازداد تدخلها في النشاطات الاقتصادية المختلفة واستخدام الأدوات المالية لتحقيق أهدافها.

٣. أهداف الدولة: يتنوع تأثير الموازنة العامة على الاقتصاد القومي حسب أهداف الدولة المختلفة، مثل زيادة النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتحسين الكفاءة الانتاجية.

٤. استخدام الوسائل المالية: يدرس علوم المال العامة كيفية استخدام الدولة للوسائل والأساليب المالية مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

بهذا الشكل، يساهم علوم المال العامة في فهم كيفية تنظيم وتوجيه السياسات المالية العامة لتحقيق أهداف الدولة بشكل أكثر فعالية وفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتضح خصائص الضريبة من خلال التعريف التالي:

١. الضريبة كاقتطاع نقدي: تُحصل جميع الإيرادات بالنقود، بما في ذلك الضرائب، متماشية مع طابع المعاملات النقدية في العصر الحالي. ومع تطور النظم الديمقراطية، تم استبدال الطرق العينية بسبب عدم كفاءتها وعدم تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.

٢. الضريبة تُدفع جبراً: المكلف مُجبر على دفع الضريبة، ويتمتعت الدولة بحق الامتياز على أموال المدين عند مقاضاته.

٣. الضريبة تُدفع بصفة نهائية: الدولة لا تلتزم برد قيمة الضريبة للمكلف فيما بعد، وبالتالي لا يُمكن للمكلف أن يطالب بإعادة الضريبة المدفوعة بمجرد تحصيلها وفقاً للقانون.

٤. الضريبة تُفرض وفقاً للمقدرة التكليفية: تُفرض الضريبة بناءً على القدرة المالية والاجتماعية للمكلف، بهدف ضمان تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.

٥. الضريبة تُدفع دون مقابل محدد: الدولة لا تلتزم برد مبلغ الضريبة للمكلف بمجرد دفعها، ولكن المكلف يستفيد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة.

٦. الضريبة تحقق النفع العام: تُستخدم الضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثل حماية الصناعة الوطنية وتشجيع الادخار وتقليل الاستهلاك لتعبئة الفائض لتحقيق التنمية وتقليل التفاوت بين فئات المجتمع.

خصائص البنية الاقتصادية في الدول النامية تشكل نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية، وتؤثر في بنية النظام الضريبي. يمكن مناقشة هذه الخصائص على النحو التالي:

١. انخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي: يعاني الجهاز الضريبي في الدول النامية من عدم توافره بشكل كافٍ أو من ضعف كفاءته، مما يؤثر سلباً على جباية الضرائب وحصيلتها و

٢. ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة: تعتمد الدول النامية بشكل أساسي على الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الاستهلاك والجمارك، نظراً لقلة الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد.

٣. ارتفاع الأهمية النسبية للضريبة الجمركية: تُفرض الضريبة الجمركية على الصادرات والاستيرادات، وتُعتبر جزءاً هاماً من إيرادات الدولة.

٤. ضعف الاستقطاع الضريبي: يعزى ضعف الاستقطاع الضريبي في الدول النامية إلى عدة عوامل مثل انخفاض الدخل القومي والثروة، وسهولة التهرب من دفع الضرائب.

٥. تقف نظم الضرائب في الدول النامية على واقع جامد، حيث لا ترتفع بالتساوي مع النمو الاقتصادي، مما يعني عجزها في تحفيز التنمية الاقتصادية بشكل فعّال.

بشكل عام، تواجه الدول النامية تحديات في بناء نظم ضريبية فعّالة تلبي احتياجات التنمية الحالية وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

التوصيات:

بناءً على الاختلافات والتشابهات في خصائص النظام الضريبي بين الدول النامية والمتقدمة، يمكن تقديم بعض التوصيات كالتالي:

اولا. للدول النامية:

١. تحسين كفاءة الجهاز الإداري الضريبي: يجب العمل على تطوير وتحسين أداء الجهاز الإداري الضريبي في الدول النامية، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لتحصيل الضرائب بشكل فعال.

٢. توجيه الضرائب نحو الاستثمارات الإنتاجية: ينبغي أن تكون الضرائب موجهة بشكل يشجع على الاستثمارات الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحديد الضرائب بشكل يحفز على الاستثمار في الصناعات المحلية وتطوير البنى التحتية.

٣. تقليل الاعفاءات الضريبية غير الضرورية: يجب مراجعة الاعفاءات الضريبية وتقليلها لتحقيق عدالة ضريبية أكبر وزيادة العائدات الضريبية.

ثانيا . للدول المتقدمة:

١. تشجيع الابتكار في السياسات الضريبية: يمكن للدول المتقدمة تطبيق سياسات ضريبية مبتكرة تحفز على النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

٢. تحسين توزيع الثروة والدخل: يمكن تحسين النظام الضريبي للمساهمة في تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والدخل، عبر تطبيق ضرائب تصاعدية على الدخول العالية وتعزيز البرامج الاجتماعية التي تعزز المساواة.

٣. تطبيق الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي: يجب تعزيز الشفافية في النظام الضريبي واتخاذ إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي، من خلال التعاون الدولي وتبادل المعلومات الضريبية.

تطبيق هذه التوصيات يساهم في تحسين النظام الضريبي في الدول النامية والمتقدمة، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هوامش البحث

(١) دراوسي، مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن ، ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٥، ص ص ٤٨-٤٩.

(٢) العمري ، هشام صفوت: المالية العامة والسياسة المالية ، ج٢، بغداد، ١٩٨٨،ص٤٤٣.

(٣) د. الحاج ، طارق: المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٢٠١.

(٤) سنتش توماس، الاقتصاد السطاسي، دار الفارابط، بغداد، ٢٠١١، ص١٢٢

(٥) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠،ص٥٩.

(٦) سنتش توماس، الاقتصاد السطاسي، دار الفارابط، بغداد، ٢٠١١، ص١٢٢

(٧) المعموري ، عبد علي كاظم ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، مصدر سابق ذكره ، ص٣١٤.

(٨) ديفيد.أ.الولايات المتحدة الامريكية في الازمة الاقتصادية ، ترجمة صلاح محمد ، الدار القومية للنشر والطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص١١.

(٩) العلي، عادل فليح، (٢٠٠٧)، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الاولى، دار الحامد، عمان،ص١٩٤

(١٠) القاضي، حسن محمد، (٢٠١٤)، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.، ص٧٧

(١١) المهايني، محمد خالد، (٢٠٠٦)، " المالية العامة"، مطبعة الداوودي، دمشق، سوريا، ص٥٦

(١٢) خصاونة، جهاد سعيد، (٢٠٠٠)، المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها العملية وفقا للتشريع الأردني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان ص٦٥

(١٣) المهايني، محمد خالد، (٢٠٠٦)، " المالية العامة" المصدر السابق ص١٥

(١٤) القاضي، حسن محمد، (٢٠١٤)، الإدارة المالية العامة ص٤٣

[١٥] رؤوف، سيف الدين عماد احمد وعلاء حسين علوان الشافعي، (٢٠٢١)، واقع النظام الضريبي في العراق وامكانية التطوير، جامعة النهرين، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٢٧، ص ١٦٣

[١٦] السامرائي، يسرى مهدي حسن وزهرة خضير عباس العبيدي، (٢٠١٢)، "تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام العراقي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٩، العراق ص٤٥

[١٧] شهاب، علي، (٢٠١١)، النظام الضريبي في العراق: الواقع والتحديات، جامعة البصرة، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢٨.

[١٨] عروبه معين عايش، "المعوقات المؤثرة على الإصلاح الضريبي في العراق"، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، المجلد الثالث عشر، العدد ٤٤، ٢٠١٨.

[١٩] سيف الدين عماد احمد رؤوف وعلاء حسين علوان الشافعي، "واقع النظام الضريبي في العراق وامكانية التطوير"، جامعة النهرين، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٢٧، ص١٦٣.

[٢٠] خالد عيادة عليمات، "التهرب الضريبي: أسبابه، أشكاله وطرق الحد منه"، مجلد الاقتصاد الجديد، العدد ٣، جامعة اربد، الأردن، ٢٠١٣.

[٢١] سعد عطية حمد الموسى وصواش شاهين إبراهيم، "دور الضرائب في الإصلاح المالي ومواجهة الأزمة المالية"، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد ٨، العدد ٦، ٢٠٢٠..

[٢٢] حيدر فاضل كاظم وآخرون، "السياسة الضريبية في العراق: المعوقات والمعالجات دراسة مقارنة"، مجلة الطريق التعليمية والعلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٨، ٢٠١٩..

[٢٣] خالد عيادة عليمات، "التهرب الضريبي: أسبابه، أشكاله وطرق الحد منه"، مجلد الاقتصاد الجديد، العدد ٣، جامعة اربد، الأردن، ٢٠١٣.

[٢٤] سيف الدين عماد احمد رؤوف وعلاء حسين علوان الشافعي، "واقع النظام الضريبي في العراق وامكانية التطوير"، جامعة النهرين، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٢٧، ص١٦٣، ٢٠٢١.

[٢٥] بتول مطر الجبوري، "الاصلاح الضريبي ودوره في زيادة الايرادات الضريبية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١، ص١٩٤، ٢٠١٣.

[٢٦] انجاد عبد الستار، "تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع والطموح"، مجلة كلية القانون، المجلد الثالث، العدد العاشر، ٢٠٢١.

[٢٧] حيدر فاضل كاظم وآخرون، "السياسة الضريبية في العراق: المعوقات والمعالجات دراسة مقارنة"، مجلة الطريق التعليمية والعلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٨، ٢٠١٩..

[٢٨] المعين عباس حسون، "أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية"، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٠٢.

[٢٩] علي شهاب، "النظام الضريبي في العراق: الواقع والتحديات"، جامعة البصرة، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢٨، ٢٠١١.

[٣٠] يسرى مهدي حسن السامرائي وزهرة خضير عباس العبيدي، "تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام العراقي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٩، العراق، ٢٠١٢. ص١٥٥ .

[٣١] علي شهاب، "النظام الضريبي في العراق: الواقع والتحديات"، جامعة البصرة، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢٨، ٢٠١١.

[٣٢] حمزة، نوره حسين، "الإصلاح الضريبي في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ٢، صفحات (إذا كانت متاحة)، ٢٠١٩.

[٣٣] سيف الدين عماد احمد رؤوف وعلاء حسين علوان الشافعي، "واقع النظام الضريبي في العراق وامكانية التطوير"، جامعة النهرين، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٢٧، ٢٠٢١.

المصادر والمراجع

اولاً. القوانين والدساتير

١.وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠.

ثانياً. الكتب

١.انجاد عبد الستار، "تقييم النظام الضريبي العراقي بين الواقع والطموح"، مجلة كلية القانون، المجلد الثالث، العدد العاشر، ٢٠٢١.

٢.بتول مطر الجبوري، "الاصلاح الضريبي ودوره في زيادة الايرادات الضريبية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١، ٢٠١٣.

٣.حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠١٤.

٤.حمزة، نوره حسين، "الإصلاح الضريبي في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ٢، صفحات (إذا كانت متاحة)، ٢٠١٩.

٥.حيدر فاضل كاظم وآخرون، "السياسة الضريبية في العراق: المعوقات والمعالجات دراسة مقارنة"، مجلة الطريق التعليمية والعلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٨، ٢٠١٩..

٦.خالد عيادة عليمات، "التهرب الضريبي: أسبابه، أشكاله وطرق الحد منه"، مجلد الاقتصاد الجديد، العدد ٣، جامعة اربد، الأردن، ٢٠١٣.

٧.خصاونة، جهاد سعيد، (٢٠٠٠)، المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاتها العملية وفقا للتشريع الأردني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان.

٨.د. طارق الحاج ، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.

٩.دراوسي،مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن ، ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، ٢٠٠٥.

١٠.ديفيد.أ.الولايات المتحدة الامريكية في الازمة الاقتصادية ، ترجمة صلاح محمد ، الدار القومية للنشر والطباعة ، القاهرة ، بدون تاريخ .

١١.سعد عطية حمد الموسى وصواش شاهين إبراهيم، "دور الضرائب في الإصلاح المالي ومواجهة الأزمة المالية"، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد ٨، العدد ٦، ٢٠٢٠.

١٢.سنتش توماس، الاقتصاد السطاسي، دار الفارابط، بغداد، ٢٠١١.

١٣.سيف الدين عماد احمد رؤوف وعلاء حسين علوان الشافعي، "واقع النظام الضريبي في العراق وامكانية التطوير"، جامعة النهرين، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٢٧، ٢٠٢١.

١٤.عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الاولى، دار الحامد، عمان،٢٠٠٧.

١٥.عروبه معين عايش، "المعوقات المؤثرة على الإصلاح الضريبي في العراق"، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، المجلد الثالث عشر، العدد ٤٤، ٢٠١٨.

١٦.علي شهاب، "النظام الضريبي في العراق: الواقع والتحديات"، جامعة البصرة، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢٨، ٢٠١١.

١٧.محمد خالد المهايني، " المالية العامة"، مطبعة الداوودي، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦.

١٨.المعموري ، عبد علي كاظم ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، مصدر سابق ذكره.

١٩.المعين عباس حسون، "أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية"، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٠٢.

٢٠.هشام صفوت العمري، المالية العامة والسياسة المالية ، ج٢، بغداد، ١٩٨٨.

٢١.يسرى مهدي حسن السامرائي وزهرة خضير عباس العبيدي، "تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام العراقي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٩، العراق، ٢٠١٢.

Sources and References

First. Laws and Constitutions

1 .Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policies, Iraqi Economic Report for 2010.

Second. Books

1.Anjad Abdul Sattar, "Evaluation of the Iraqi Tax System between Reality and Ambition", Journal of the College of Law, Volume Three, Issue Ten, 2021.

2.Batoul Matar Al-Jubouri, "Tax Reform and Its Role in Increasing Tax Revenues", Journal of the College of Administration and Economics, Issue 1, 2013.

3.Hassan Muhammad Al-Qadi, Public Financial Management, Academics for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2014.

4.Hamza, Noura Hussein, "Tax Reform in Iraq", Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Volume 9, Issue 2, Pages (if available), 2019.

5.Haider Fadhel Kazem et al., "Tax Policy in Iraq: Obstacles and Treatments, A Comparative Study", Al-Tariq Educational and Social Sciences Journal, Volume 6, Issue 8, 2019..

6.Khaled Ayada Alimat, "Tax Evasion: Its Causes, Forms and Ways to Reduce It", New Economy Volume, Issue 3, University of Irbid, Jordan, 2013.

7.Khasawneh, Jihad Saeed, (2000), Public Finance and Tax Legislation and Their Practical Applications According to Jordanian Legislation, Wael Publishing House, First Edition, Amman.

8..D. Tariq Al-Hajj, Public Finance, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman, 2009. 9. Darousi, Masoud: Fiscal Policy and Its Role in Achieving Balance, 1990-2004, PhD Thesis, University of Algiers, Faculty of Economics and Management Sciences, Department of Economic Sciences, 2005.

9. .David A. The United States of America in the Economic Crisis, translated by Salah Muhammad, National House for Publishing and Printing, Cairo, no date.

10.Saad Attia Hamad Al-Mousa and Sawash Shaheen Ibrahim, "The Role of Taxes in Financial Reform and Confronting the Financial Crisis", Legal Journal (a specialized journal in legal studies and research), Volume 8, Issue 6, 2020.

11. .Sunch Thomas, Statistical Economy, Dar Al-Farabet, Baghdad, 2011.

12.Saif Al-Din Imad Ahmed Raouf and Alaa Hussein Alwan Al-Shafei, "The Reality of the Tax System in Iraq and the Possibility of Development", University of Nahrain, Journal of Administration and Economics, Issue 127, 2021.

13.Adel Fleih Al-Ali, Public Finance and Financial and Tax Legislation, First Edition, Dar Al-Hamed, Amman, 2007.

14.Aruba Moeen Ayesh, “Obstacles Affecting Tax Reform in Iraq”, Applied Research in the General Tax Authority, Volume Thirteen, Issue 44, 2018.

15.Ali Shahab, “The Tax System in Iraq: Reality and Challenges”, University of Basra, Iraq, Journal of Economic Sciences, Volume 7, Issue 28, 2011.

16.Muhammad Khalid Al-Mahaini, “Public Finance”, Al-Dawudi Press, Damascus, Syria, 2006.

17. Al-Maamouri, Abdul Ali Kazim, History of Economic Ideas, previously mentioned source.

18. .Al-Moein Abbas Hassoun, "The Impact of Tax Awareness on Achieving Development", Economic Journal, Volume 3, Issue 3, 2002.

19.Hisham Safwat Al-Omari, Public Finance and Financial Policy, Part 2, Baghdad, 1988.

20.Yusra Mahdi Hassan Al-Samarrai and Zahra Khadir Abbas Al-Obaidi, "Analysis of the Phenomenon of Tax Evasion and Means of Addressing It in the Iraqi System", Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 4, Issue 9, Iraq, 2012.